استمرار المساعدات الاميركية لها في فترة السلام ، حتى بعد انتهاء مرحلة بناء القواعد العسكرية في النقب · واذا كانت اسرائيل راغبة في تدفق الاستثمارات والمساعدات اليهودية والاجنبية عليها ، فانها لا تبدي رغبة البتة في تدفق رأس مال عربي · وحسب المذكرة التي اعدها خبراء وزارة العمل فان « رأس المال هذا ، الذي سيستثمر في القطاع الخاص ، من شأنه ان يؤدي الى تغيير العلاقة بين القطاع الحكومي والعام والخاص · وربما ادى الى اضعاف اجهزة الرقابة القائمة وخلق احتكارات تحت سيطرة اجنبية في المفصل الرئيسي في المجتمع الاسرائيلي » (٢٨) · واذا استثنينا مسألة « رأس المال العربي » الذي تخشاه اسرائيل ، يبقى السؤال ، هل تستطيع اسرائيل بمساعدة استثمارات يهودية واميركية صرفة منافسة الاستثمارات العربية والاجنبية في مصر وحتى في دول عربية اخرى · فالهدف هو توسيع الصادرات الاسرائيلية لاكتساح السوق المصرية ثم لاحقا الاسواق العربية الاخرى ، ولكن ما المانع من ان يكون الاتجاه عكسيا ، حيث تبذل مصر جهدا في تطوير صناعتها في حال توفر الاستثمارات ، خاصة وان معظم المقومات الاخرى لهذا التطور من طاقة بشرية ضرورية ومواد خام وغيرها متوفر لديها · عندئذ ستفقد اسرائيل تفوقها التجاري او سيطرتها الصناعية واذا كانت مهتمة فعلا باستمرار التبادل التجاري فعليها الخوض في لعبة المنافسة · والاسرائيليون متنبهون لهذا الاحتمال ، لذلك فهم يخشون جدا من تطور صناعتهم في اتجاه متطلبات السوق المصرية فقط ، والحل الاضمن في نظرهم هو التوجه والتركيز على الصناعات التي تتطلب الكثير من الخبرة والتقنية ، وفي الوقت نفسه لا تتطلب الكثير من الطاقة البشرية ، وربما يكون هذا لمصلحتهم على المدى البعيد ·

اذن فعوامل النجاح والفشل قائمة بالنسبة لتطور العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل ، فاذا كان تجاوب السوق المصرية مع البضائع الاسرائيلية يخدم مصلحة اسرائيل على المدى القصير ، فأن تطور الصناعة المصرية في المقابل يخدمها على المدى البعيد ، لانه سيضطرها الى اتباع المنافسة كما ذكرنا · والمنافسة مفيدة لاسرائيل على اي حال ، فهي تضطرها الى تطوير صناعتها واتباع اسس تكنولوجية حديثة · والخوف الاسرائيلي ليس ناتجا عن عامل المنافسة بحد ذاته ، وانما من احتمال استثمار رؤوس الاموال العربية الضخمة، في مشاريع صناعية وانمائية في مختلف البلدان العربية ، خاصة في مصر · وهل بامكانها المنافسة في هذا المجال ؟· الحل على المستوى الرسمي ، وفق السياسة الاقتصادية التي اقرتها حكومة ليكود بعد توليها السلطة ـ هو تحويل اسرائيل الى مركز مالي دولي ، واحتلال نفس المكانة التي كانت تحتلها بيروت قبل الحرب · واذا كان جو عدم الاستقرار الامني غير كفيل بتحقيق هذا الهدف ، فأن جو السلام الذي سيسود بعد توقيع معاهدة السلام ربما يساعد في تحقيقه · وحسب قول احدهم فأن المطلوب فقط في هذا المجال هو « الاستمرار